

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
١	<p>منذ العام ٢٠١٠ تعاوننا مع وزارة البيئة وتم اختيارنا كمركز نموذجي. لذلك نحن اليوم لدينا المعلومات الكاملة عن إنتاجية النفايات من قبل كل دائرة ضمن المستشفى. بالإضافة إلى ذلك لدينا التجهيزات اللازمة والسليمة لتخزين مختلف أنواع النفايات (الخطرة والمعدية، وتلك الشبيهة بالنفايات المنزلية). لكننا نواجه مشكلة في النفايات الناتجة عن المواد المضادة لنمو السرطان (Cytotoxic) التي نقوم بتخزينها وفق إرشادات وزارة البيئة وقد بلغت اليوم الكمية المخزنة لدينا من هذه المواد حوالي ٣٠٠٠ كلغ وعند التعامل مع جهة ثالثة (notifier) لشحن هذه النفايات إستنادًا إلى إتفاقية بازل وأيضًا تواصلنا مع الشركات التي تشتري منها هذه المواد ولكن واجهنا عراقيل كثيرة. الوضع الحالي عندنا في المستشفى غير مقبول وغير صحي بالإضافة إلى الضغط الصادر عن بعض أقسام المستشفى نتيجة وضع تخزين هذه النفايات.</p>	عبير أبو سالم (مستشفى حمود - صيدا)	وزارة الصحة	<p>نتمنى عليكم عرض هذه الأمور على القسم المختص لدينا في وزارة الصحة العامة لنتعاون سويًا للوصول إلى الحلول المرجوة والسليمة.</p>
			وزارة البيئة	<p>يمكنكم التنسيق مع وزارة البيئة أيضًا.</p>

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١٨ خلال المؤتمر المخصص للقطاعين الخاص والأكاديمي

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
٢	من هي الجهة المخولة إعطاء التراخيص لإنشاء مراكز الفرز والموافقة على الخطط المقدمة من الإتحادات؟ وما علاقة اللجنة التي يرأسها وزير الداخلية؟	طوني بيطار (إتحاد بلديات كسرون)	وزارة البيئة	تم إلغاء اللجنة التي شكلت عام ٢٠١٥ برئاسة وزير الداخلية والبلديات وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤٥ بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٨ الذي وافق على السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، والتي تضمنت تشكيل لجنة برئاسة وزير البيئة للإشراف على حسن التطبيق. وبذلك فإن اللجنة الحاضرة هنا أمامكم هي اللجنة التي حلت مكان اللجنة السابقة التي كان يرأسها معالي وزير الداخلية والبلديات. وإن للجنة المشكلة برئاسة وزير البيئة دور في مراجعة المشاريع الجديدة المقترحة من قبل البلديات وإتحادات البلديات وذلك بعد إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي المطلوبة.
٣	ما هي مهمة اللجنة المعنية برئاسة وزير الداخلية المعنية بتقييم مشاريع إدارة النفايات الصلبة المقدمة من البلديات وتضم ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الإجتماعية، ووزارة البيئة، ومجلس الإنماء والإعمار؟	طوني بيطار (إتحاد بلديات كسرون)		
٤	هل هناك مراسيم تطبيقية للتخفيف من الضرائب (Income tax)؟	إيلي غانم Solutions) (Inc.	وزارة البيئة	نعم: المرسوم ١٦٧ الصادر عام ٢٠١٧ هو مرسوم تطبيقي للمادة ٢٠ من القانون ٢٠٠٢/٤٤٤. ولقد أصدرت وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة المالية ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي دليل لإرشاد الجهات المعنية عن كيفية الاستفادة من هذا المرسوم. وإن الدليل والرسوم متوفران على صفحة وزارة البيئة الإلكترونية.
٥	هل من الممكن تمديد المهلة المعطاة للبلديات لدراسة أوضاعهم لإتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة نفاياتهم؟ ما هو عدد البلديات التي ردت الإستمارة إلى الوزارة؟	كارل مهنا (كومبوست بلدي)	وزارة البيئة	خلال مؤتمر الجمعيات المنعقد بتاريخ ١٩ آذار ٢٠١٨، أفاد معالي وزير البيئة بأنه في حال كان هناك حاجة لتمديد مهلة الشهر المعطاة فسيتم النظر بهذا الموضوع وذلك بغية الحصول على أجوبة دقيقة.
٦	ما هي الضمانات المعطاة للبلديات التي تضمن لهم إن استثمروا في مشروع لإدارة نفاياتهم ستتوقف عملية تشريح الخدمات المقدمة حالياً عليهم؟ وما هي الضمانات أنهم سيتقاضون أموالهم على الوقت؟	مارك عون (كومبوست بلدي)		

السياسة المستدامة لإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١٨ خلال المؤتمر المخصص للقطاعين الخاص والأكاديمي

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
٧	لماذا لا تعطون البلديات الحرية لحلّ الأمور المتعلقة بالنفايات الصلبة لإحترام خصائصهم؟ وضع معايير صارمة وترك البلديات حرية العمل؟ والقانون لا يكفي الأساس في تطبيق القانون وسيادة القانون.	إبراهيم أبو ديب (القطاع الخاص)	وزارة البيئة	الفقرة الأولى من ملخص السياسة الذي أقره مجلس الوزراء بموجب القرار ٤٥ بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٨ (ملخص السياسة) تنص على اللامركزية في إدارة النفايات لاسيما في القسم العلوي من الهرم؛ والفقرة الثانية من السياسة عينها تنص على إرسال إستمارة إلى البلديات للإفادة عن قدراتها في الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، وبالتالي استثنائها من أية حلول مركزية (في حال برزت الحاجة إليها). هناك قراران صادران عن وزارة البيئة بما يتعلق بالمواصفات والمعايير: - القرار رقم ١/٥٢ - ١٩٩٦ - القرار رقم ١/٨ - ٢٠٠١ (وهو قيد التحديث؛ علماً أنه استناداً إلى القوانين المرعية، في ظل غياب المعايير المحلية يتم اعتماد معايير الامم المتحدة).
٨	١- مثل ما كان من الفترض أن يستقبل مطمر الناعمة قسم صغير من النفايات وإنتهى الأمر بإستقباله القسم الأكبر من النفايات؛ فالهاجس اليوم هو أن تؤول الأمور إلى حرق كل النفايات عوضاً عن قسم محدد منها. ٢- هل هناك طرف ثالث لمراقبة ورصد الإنبعاثات من كل مراكز معالجة/إدارة النفايات؟ ٣- هل تخططون لوضع محفزات للحد من الطمر وتطوير الجدوى الاقتصادية المتعلقة بالتقنيات الأخرى؟	د. سوفي غنيمه (جامعة سيدة اللويزة)	وزارة البيئة	١- الفقرة الأولى من ملخص السياسة تنص على إسترداد أكبر نسبة من النفايات وتحدد نسب مئوية تقادياً لإعتماد الحرق بشكل كامل أو الطمر بشكل كامل كحل. ٢- الفقرة الخامسة من ملخص السياسة تتناول موضوع الرقابة من خلال التقارير والكشوفات الدورية. ٣- حالياً في لبنان، في ظل الكب العشوائي لحوالي ٥٠% من النفايات، قد يكون من المبكر اعتماد محفزات/ ضرائب للحد من المطامر الصحية. هذا الأمر قد يتم العمل لتحقيقه في فترة لاحقة. أما الآن فنحن في مرحلة مكافحة الكب العشوائي والانتقال منه إلى الطمر الصحي وتقنيات أخرى.

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١٨ خلال المؤتمر المخصص للقطاعين الخاص والأكاديمي

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
٩	إلى من تعود ملكية النفايات بعد خروجها من المنزل؟	جورج عزيز (معمل تدوير بلاستيك)		ملكية النفايات منوطة بالسلطة التي تديرها. فإذا كانت البلدية هي التي تقوم بجمعها فالملكية تكون لها ريثما تسلمها إلى جهة أخرى. في حال كان القطاع الخاص من يديرها فالملكية تعود له، إلا إذا كانت العقود المعنية تنص على غير ذلك.
١٠	هل سيكون كل من مطمري الكوستا برافا وبرج حمود جزء من استراتيجية إدارة النفايات الصلبة التي تعمل عليها اللجنة؟ هل سيكون هذان المطمرين ملحوظين في خطة إعادة التأهيل في وقت لاحق؟	جيو فلينيت	مجلس الإنماء والإعمار	على ضوء أجوبة البلديات على الإستثمارات والطلوب التي ستقدم بها البلديات، سيتم تحديد الحاجة إلى المطامر الصحية بشكل عام ولمطمري الكوستا برافا وبرج حمود بشكل خاص، علماً أنّ الحاجة إلى المطامر الصحية دائماً قائمة بمعزل عن التقنيات التي سيتم اعتمادها، وإذا تم التوافق على مطامر صحية ضمن الأراضي الداخلية فالأفضلية لها وليس للمطامر الصحية على الشاطئ، وعندما يتم وقف العمل بمطمري الكوستا برافا وبرج حمود تلقائياً. لذلك المهم تأمين مواقع بديلة وهنا يكمن التحدي الأساسي.
١١	لا يمكن لبلديات الريف تحمل أعباء كلفة جمع ونقل ومعالجة النفايات من الصندوق البلدي أو من الرسوم.	خليل حرفوش (إتحاد بلديات جزين)		الفقرة الثالثة من ملخص السياسة يتناول مصادر التمويل، منها الحوافز المنصوص عليها في القانون ٢٠١٤/٢٨٠، والرسوم المطروحة في مشروع قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، وغيرها.
١٢	الشروط والمواصفات لإستقلالية البلدية بملف النفايات.	حسين أبي المنى (رئيس بلدية شانيه وممثل اتحاد بلديات الجرد الأعلى - بحدون)		محددة في الفقرة الثانية من ملخص السياسة، بدءاً بملء الاستمارة الصادرة عن وزارة البيئة بموجب التعميم رقم ١/١ تاريخ ٢٠١٨/٢/٨ مع الأخذ بالاعتبار للجدوى البيئية والاقتصادية، ولنسب استرداد النفايات المذكورة في الفقرة الأولى من ملخص السياسة.
١٣	ما هو المانع لفرز النفايات من المصدر - كل أنواع النفايات مع العلم بأنهم الخدم في المنازل من يفرزها.	د. يونس حمزة (الجامعة اللبنانية - مكتب الدلتا للدراسات)		الفقرة الأولى من ملخص السياسة تنص على تطبيق الهرمية العالمية في إدارة النفايات بما فيه الفرز من المصدر؛ وبالتالي الفرز من المصدر واجب.

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١٨ خلال المؤتمر المخصص للقطاعين الخاص والأكاديمي

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
١٤	عدم امكانية الحصول على معمل لفرز النفايات في منطقة الحاصباني رغم وجود ارض لإقامة مطمر صحي. ما هي الآلية للحصول على معمل فرز؟	وليد أبو نصار (اتحاد بلديات الحاصباني)		مراجعة الفقرات الاولى والثانية والثالثة من ملخص السياسة لجهة: - مصادر التمويل الممكنة - القانون ٢٠١٧/٤٨ حول الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.
١٥	بما أن السياسة تشجع كل تقنيات استرداد الطاقة على حد سواء فلماذا قررت الحكومة شراء المحارق فقط؟ فلماذا لم يتم الأخذ بعين الاعتبار تقنية الهضم اللاهوائي لاسيما أن نصف نفاياتنا هي من المواد العضوية؟ (بالإضافة إلى عدة عوامل يمكن مناقشتها)	د. سوفي غنيمه (جامعة سيده اللويزة)		مراجعة الجواب على السؤال رقم ٢٥
١٦	ما هي خطة الوزارة بما يتعلق بالفرز من المصدر؟ الإقتراح، تحفيز ثقافة الفرز من المصدر ومشاركة المجتمع المدني	غالب العريسي (الجامعة العالمية)		الفقرة الأولى من ملخص السياسة تنص على تطبيق الهرمية العالمية في إدارة النفايات بما فيه الفرز من المصدر؛ وبالتالي الفرز من المصدر واجب، وقد أصدرت وزارة البيئة التعميم رقم ١/٨ تاريخ ١١/١٦/٢٠١٥ المعدل بموجب التعميم رقم ١/٧ تاريخ ١١/١٦/٢٠١٧ حول بعض الإرشادات في هذا المجال؛ بالإضافة إلى الفقرة السابعة من ملخص السياسة حول الجانب التثقيفي والتوجيهي.
١٧	هل يحق للبلديات رفع رسم لجمع ومعالجة النفايات المنزلية الصلبة؟	؟؟؟؟		هذا النوع من الرسوم ملحوظ في مشروع قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة (حالياً لدى المجلس النيابي)، مشار إليه في الفقرة الخامسة من ملخص السياسة.
١٨	ما هي الرؤيا أو الخطة لتشجيع الجمع والنقل والفرز في القرى التي ليست فيها بلديات ولضبط الكب العشوائي خارج نطاق البلديات؟	جوزيف كرم (إيكوديت)		الفقرة الثانية من ملخص السياسة تشير إلى دور القائمقامين في القرى التي ليس فيها بلديات؛ هذا بالإضافة إلى دقت الشروط النموذجي لعملية الفرز من المصدر والكبس والجمع والنقل الذي تعدّه وزارة البيئة، والمشار إليه في الفقرة نفسها. أمّا تغريم الكب العشوائي فملحوظ في الفقرة الخامسة من الملخص.
١٩	ما هو دور القطاع الخاص في تمويل مشاريع انشاء مراكز معالجة النفايات الصلبة؟	بسام حداد (إتحاد بلديات كسروان)		الفقرة الاولى والثانية من ملخص السياسة لحظتا مبدأ الشراكة، بما في ذلك القانون ٢٠١٧/٤٨ حول الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١٨ خلال المؤتمر المخصص للقطاعين الخاص والأكاديمي

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
٢٠	كم من الوقت يأخذ الملف من تاريخ تقديمه للبدء بالتنفيذ؟	منال نادر (جامعة البلمند) - معهد الدراسات البحرية	وزارة البيئة	وفق المرسوم ٢٠١٢/٨٦٣٣، المهلة لمراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي من قبل وزارة البيئة هي شهران؛ تسري المهل نفسها لدى التقدم بالدراسات المعدلة بناء على الملاحظات الواردة من الوزارة. أما في ما يخص المهل المتصلة بمصادر التمويل، فأموال الصندوق البلدي المستقل تصرف سنوياً لاسيما خلال العامين المنصرمين، وعلى البلديات العمل على تحسين إستيفاء الرسوم، علماً أن مشروع قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة يلحظ رسوماً جديدة.
٢١	ما مصير المكبات العشوائية ضمن نطاق البلديات خاصة بعد سؤال مجلس الإنماء والإعمار عن هذا السؤال والجواب سلبي	حسين أبي المنى (رئيس بلدية شانيه وممثل اتحاد بلديات الجرد الأعلى - بحدون)		الفقرة ٢-٢ من ملخص السياسة تنص على الإقفال التدريجي للمكبات العشوائية وتأهيلها. وإنطلاقاً من ذلك أقر مجلس الوزراء في ١٥ شباط ٢٠١٨ قرابة العشرين مليون دولار لإقفال المكبات العشوائية في محافظتي جبل لبنان وكسروان - جبيل (حيث البدائل متوفرة) على أن ترصد أموال إضافية للمكبات في المحافظات الأخرى تبعاً فور توفر البديل. على الأرجح أنّ الجواب السلبي المذكور مقصود به الإجراءات الإدارية المتعلقة بتحويل الأموال اللازمة.
٢٢	في حال اعتماد اللامركزية الإدارية، كيفية التعامل قانونياً بين ومع البلديات. وما هو حال إقتطاع مستحقات من الصندوق البلدي من مجلس الإنماء والإعمار. يجب وضع آلية تمكن بعض بلديات كسروان من تنفيذ الحلول إستناداً على كشف حساب ووقف إقتطاع مستحقاتها من الصندوق البلدي من قبل مجلس الإنماء والإعمار لتمكينها العمل مع معمل غسطة الحديث لمعالجة النفايات المنزلية.	جهاد هاني (فينيكس انيجي)		مراجعة الجواب على السؤال رقم ٢٢-أ

السياسة المستدامة للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١٨ خلال المؤتمر المخصص للقطاعين الخاص والأكاديمي

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
٢٢- أ	إعتمدتم اللامركزية في إدارة النفايات ولكن مازال الجانب المالي معرقل، ماذا سيحصل بشأن الديون السابقة المتراكمة على البلديات؟ هل سنكفي الإجراءات المقترحة؟ الحل موجود في غسطا ولكن البلديات المجاورة مترددة في التعاقد نتيجة الغموض القانوني والمالي، فما العمل؟	إيلي غانم (Solutions Inc.)	وزارة البيئة	الفقرة ٣ من ملخص السياسة تنص على الإعفاء من الديون السابقة وذلك إستناداً إلى القانون ٢٨٠ الصادر عام ٢٠١٤ والذي يتضمن حوافز تحصل عليها كل بلدية يتم إنشاء ضمن نطاقها مركز لمعالجة النفايات أو مطمر صحي للتخلص من النفايات. والقانون يشمل البلديات المستضيفة لهذه المرافق وللبلديات المجاورة المتضررة نوعاً ما من هذه المرافق. ولقد تم تطبيق هذا القانون كمثل أول على مطمر الناعمة ولكنه قانون عام يشمل أي مطمر أو معمل على أن تصدر التفاصيل الخاصة بكل مركز بموجب مرسوم. لذلك ندعو بلدية غسطا بتقديم طلب إعفاء بما أنها تستضيف مركز متكامل لإدارة النفايات على أن يتم تحضير المراسيم اللازمة ورفعها إلى مجلس الوزراء.
٢٣	آلية التعاون مع الوزارات كافة لأنه هناك عدم وعي لسياسة تدوير النفايات الصلبة لدى المواطنين عامة؟	جهاد خاشوق (شركة ميديو بلاست)		الفقرة ٤ من ملخص السياسة تنص على تشكيل لجنة برئاسة وزير البيئة تتضمن ممثلين عن ست وزارات أخرى وعن مجلس الإنماء والإعمار وخمس ممثلين عن القطاع الخاص والأكاديمي والمجتمع المدني. وبالتالي، يمكن التواصل مع هذه اللجنة لإختصار الإجراءات.
٢٤	ما هي المؤهلات المطلوبة لإنضمام الراغبين إلى الضابطة البيئية؟	نيناء زيدان	وزارة البيئة	شروط الوظيفة ملحوظة ضمن المرسوم ٣٩٨٩ الصادر في العام ٢٠١٦ (مراقب بيئي ضمن الفئة الرابعة، شهادة بكلوريا علوم - سيتم التذكير بهذه الشروط من قبل مجلس الخدمة المدنية لدى الإعلان عن المباراة). وكمرحلة أولى مطلوب ٢٥ مراقب بيئي كأعضاء لهذه الضابطة البيئية؛ سيخضع المهتمون إلى إمتحان ينظمه مجلس الخدمة المدنية. ومن ثم يصدر مرسوم تعيين الناجحين كموظفين متمرنين، يخضعون بعدها لتدريب لمدة ستة أشهر، وإذا إجتازوا التدريب بنجاح يتم عندها تثبيتهم ويقومون بإجراء قسم اليمين. لقد بدأ مجلس الخدمة بالتحضير لأسس المباراة وقريباً سيتم الإعلان عن الوظيفة عبر الصفحة الإلكترونية للمجلس.

السياسة المستدامة لإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١٨ خلال المؤتمر المخصص للقطاعين الخاص والأكاديمي

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
٢٥	ما علاقة وزارة البيئة وسياساتها بإدارة النفايات بقرار الحكومة اعتماد المحارق عبر دفتر شروط رامبول وإطلاق مناقصات في هذا المجال؟ لماذا يتم تسويق المحارق وليس معامل الفرز والتسييح؟	د. جوزيف زعبيتر (AUB)	وزارة البيئة الجامعة اللبنانية	قرار الحكومة بإعتماد تقنية التفكك الحراري أو إسترداد الطاقة هو قرار صادر عام ٢٠١٠... نحن كأعضاء في اللجنة وكممثلين عن الجامعة اللبنانية وعن نقابة المهندسين وعن المجتمع المدني نود إبلاغكم أنه في ٢٥ نيسان سيقام ورشة عمل في الجامعة اللبنانية بالتعاون مع نقابة المهندسين للتواصل مع البلديات ولتأمين المساعدة التقنية واللوجيستية لها للقيام بمعالجة محلية لنفاياتها، حيث سيتم شرح الحلول الأنسب لكل بلدية وكلفتها. على أن نلعب دور صلة الوصل بينها وبين وزارة البيئة. نتمنى حضوركم وسنقوم بإرسال الدعوة إلى إتحادات البلديات ونتمنى على الإتحادات إيصال الدعوة إلى البلديات المعنية وسيتم نشر الدعوة على الصفحة الإلكترونية لكلية الصحة.

قرار الحكومة بإعتماد تقنية التفكك الحراري أو إسترداد الطاقة هو قرار صادر عام ٢٠١٠، وما يتم تداوله حاليًا من قبل الحكومة في هذا الموضوع هو إستكمال لقرار العام ٢٠١٠ وليس بأمر مستحدث. في ٢٠١٠ ونتيجة التحديات التي تم مواجهتها في بعض المناطق في لبنان لجهة تأمين مواقع للمطامر الصحية في ظل الإكتظاظ السكاني وغيره من العوامل، تم اللجوء إلى مبدأ إعتماد تقنية التفكك الحراري للتخفيف من الحاجة إلى مطامر صحية. هذا القرار إذاً هو صادر في العام ٢٠١٠ وليس بقرار جديد وقد تابع تطبيقه مجلس الإنماء والإعمار عبر تكليف شركة دولية للقيام بدراسات الجدوى. وإستنادًا إلى ذلك قام مجلس الوزراء مؤخرًا بالموافقة على دراسة الجدوى وعلى دفاتر الشروط؛ انما المناقصة لم تطلق بعد. بناء عليه، القرار يعود للبلديات من خلال أجوبتها على الإستمارة، فإذا تبين عدم وجود حاجة إلى حلول مركزية عندها لن يتم إطلاق هذه المناقصة.

في ما يخص تشجيع الفرز، نود الإشارة إلى أنه من خلال تعميم وزارة البيئة ١/٨ - ٢٠١٥ شددت وزارة البيئة على السلم الهرمي في إدارة النفايات بدءًا بالتخفيف مرورًا بإعادة الاستخدام والفرز. لمساعدة البلديات في الفرز، تم إرفاق لائحة بهذا التعميم تتضمن مراكز التدوير المتوفرة ضمن الأراضي اللبنانية، وتم تحديث هذا التعميم في العام ٢٠١٧ من خلال التعميم ١/٧. بالإضافة إلى ذلك تضمنت السياسة التي أقرها مجلس الوزراء ولأول مرة نسب لإسترداد المواد (٢٥% في العام ٢٠٢٤ و ٣٥% في العام ٢٠٣٥) هذا أيضًا يؤشر إلى دعم مباشر لعملية الفرز.

هذا مع التوضيح إلى أن نسبة الـ ٥٠% المحددة لاسترداد الطاقة، لا تعني حصرًا المحارق الكبيرة بل أي تقنية تساهم في إسترداد الطاقة (على سبيل المثال معمل صيدا للهضم اللاهوائي، مطمر الناعمة حيث يتم تحويل الغاز إلى طاقة، النظام القائم لدى معمل سيكومو، وإستخدام الـ(RDF) في المصانع بشكل عام). أما في ما يتعلق بالآلية التي ستنبع للوصول إلى نسبة ٣٥% لإسترداد المواد، فهنا التحدي الأساسي إذ إنّ تحقيق هذه النسبة يتطأب تفعيل الفرز من المصدر والتسييح (الذي يدرج ضمن خانة إسترداد المواد).

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
			نقابة المهندسين	نحن نعمل بكل جدية وليس لدينا حدود للنسب... ^٢
			ممثل المجتمع المدني	لدي عنوانين أود التطرق إليهما، الأول هو متعلق بالقرار الوزاري ٢٠١٠. ^٣

^٢ ... وما من أسباب لتكون مختلفين نحن عن سائر العالم. في كل أنحاء العالم نحن نبادر والآخرين يتبعوننا إلا في بلدنا نسعى دائماً للنقل عن الآخرين. نحن منفتحين لكل التقنيات ولا نعارض أي تقنية بالمطلق، فإذا أردنا الأخذ بعين الاعتبار المحارق في فيينا، يجب أخذ التقنية كاملةً من الأول إلى الآخر بما في ذلك الفرز من المصدر الذي يجري قبل المحرقة وعدم إقتطاع أجزاء من المنظومة. أنا في اللجنة ولكن لست دائماً متفق على كل شيء مع أعضاء اللجنة. لكن باستطاعتنا تجميع الإيجابيات والإتفاق على العديد من الأمور، وهذا توجهنا. بالإضافة إلى ذلك نحن لا نعمل إلا وفق الأرقام ونريد أرقام دقيقة وهذا الأمر غير متوفر لدينا حالياً. لذلك نحن لدينا ملاحظات على مهلة الشهر المعطاة لتعبئة الإستمارة من قبل البلديات وذلك لأن الأرقام غير متوفرة وقد تكون البلديات بحاجة لوقت إضافي لتتمكن من كيل كميات النفايات بشكل علمي ودقيق وبشكل يومي. وعندها يمكن تغيير مفهوم الكميات والفواتير الشهرية التي تدفعها البلديات. فتجربة صيدا فضحت أرقام كثيرة، وهناك حالياً كميات مبالغ فيها.

أما في ما يتعلق بالسلم الهرمي فهو يبدأ بالتخفيف، وهذا الأمر ليس من متوجبات السلطة المحلية وليس من متوجبات المستهلك إلا بجزء صغير. التخفيف هو من متوجبات السلطة المركزية بالدرجة الأولى التي يتوجب أن تتخذ تدابير معينة. وإذا كان هناك من جدية في القرارات يجب البدء بتطبيق الهرمية من الأعلى إلى الأسفل ووضع النسب عليها كلها وعدم حصر النسب بالطمر وإسترداد الطاقة وخط إسترداد الطاقة مع إسترداد المواد. يجب وضع بنود مستقلة لكل من إسترداد المواد، وإسترداد الطاقة، والطمر. ويجب أيضاً التطرق للأقسام الأخرى من الهرم وتحديد ما لدينا من مواد لإعادة التدوير. لذلك يجب على الدولة المركزية أخذ إجراءات معينة بما يتعلق بالتخفيف من بينها الحد أو منع إستخدام أكياس النيلون. فبالنسبة إلى إذا أزلنا أكياس النيلون من النفايات نكون قد عالجتنا ٤٠ إلى ٥٠% من مشكلة النفايات. بما يتعلق بإعادة الإستخدام فهذا أمر بحاجة إلى ثقافة توعية المواطن على كيفية إستخدام المواد التي يتم شراؤها ويجب التطرق إلى موضوع التغليف بشكل أساسي بما يتعلق بمبدأ التخفيف. بما يتعلق بإعادة التدوير فهناك الكثير من العمل الذي يتوجب القيام به بالتعاون مع جمعية الصناعيين وذلك من خلال التشجيع في الإستثمار في معامل لمواد قابلة لإعادة التدوير.

^٣ بما يخص هذا القرار أود الإشارة إلى أننا كمجتمع مدني، وكمجموعات بيئية وكل البيئيين في لبنان، كنا ضد هذا القرار والسبب لذلك هو أننا نعتقد أن الإدارة المتكاملة والسليمة بيئياً لنفايات لبنان (ولا أود تشبيهها بأي نفايات أخرى لأنها تختلف من حيث التركيب والنسبة المئوية - لذلك ما يصح تطبيقه في دول أخرى مثل النمسا والسويد وغيرها قد لا يصح لتطبيقه عندنا بشكل مطلق - لذلك فإن نسخ الحلول من دول أخرى قد يوقعنا في تطبيق حلول خاطئة) يمكن إدارتها وتطبيقها دون الحاجة إلى الحرق (كل أشكال الحرق). فإذا تمكنا من فرز النفايات يمكننا رفع مستوى نسبة المواد القابلة للتدوير والمواد العضوية إلى الحد الأقصى حيث يتم معالجة المواد العضوية عبر تقنيتين الأولى هي التسيخ والثانية الهضم اللاهوائي. فإذا أحسنا تطبيق هذه الحلقات فيمكننا الوصول إلى ما لا يزيد عن ٥-٧% من متبقيات يتوجب طمرها صحياً في مطامر تخدم عندها ٢٥ عاماً عوضاً عن الده أعوام. هذا هو ما نسميه الإدارة

السياسة المستدامة لإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة: الأسئلة الواردة بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١٨ خلال المؤتمر المخصص للقطاعين الخاص والأكاديمي

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
			وزارة البيئة	في ما يتعلق بتوفر الدراسات، المقصود من العرض هو ضرورة تحديث هذه الدراسات... ^٤ .

المتكاملة السليمة والذكية للنفايات. نحن لسنا مضطرين أبداً لبناء محارق بكافة أشكالها. فنحن في ٢٠١٠ قلنا بأن قرار المحارق هو يخدم مصالح فئات معينة تعتمد على إستيراد محارق يقوم بتفكيكها الأوروبيون.

أما العنوان الثاني، فأود الإشارة إلى أنني حالياً سعيد بفريق وزارة البيئة الذي تحدث عن النفايات الخطرة. وأود الإشارة إلى أن الخطة المقترحة من قبل وزارة البيئة في عنوان النفايات الخطرة والإكتفاء بمراكز التخزين هما عنوان وإجراء غير إستراتيجيين. فالتخزين المؤقت تحضيراً للتصدير بموجب إتفاقية بازل ليس بمخطط إستراتيجي، لكن ربما يكون يستجيب إلى مطالب آنية. ولكن أود تذكير وزارة البيئة (ليس بفريقها التقني الذي أهناه على عمله بل بالفريق الذي يصنع سياساتها) بما يلي:

- إن المشاكل التي طرحت في العرض وتحديداً ما يخص غياب المعلومات، فأود الإفادة إلى أن هذا أمر غير دقيق وذلك لأن في وزارة البيئة، عندما كنت أعمل أنا فيها، تم إجراء عدة دراسات للنفايات الصناعية وتصنيف النفايات الخطرة وقد كلفت هذه الدراسات مبالغ طائلة (على سبيل المثال دراسة دار الهندسة التي كلفت آنذاك مليون دولار) وإن كل الدراسات هذه التي تم إجراؤها أفادتنا بكميات وأنواع وأصناف النفايات الصناعية الخطرة، بالإضافة إلى المشروع الممول من الـ METAP الذي تم من خلاله وضع إستراتيجية للنفايات الخطرة-المرحلة الأولى. وفي سياق هذا المشروع تم تحضير مرسومين. المرسوم الأول يحدد طريقة تصنيف النفايات الخطرة والرسوم الثاني يحدد طرق معالجة النفايات الخطرة. وكان ذلك في العام ٢٠٠٢. فبذلك تم وضع الأسس لإستراتيجية لإدارة النفايات الخطرة منذ العام ٢٠٠٢. فما هو العمل الذي قام به واضعو سياسات وزارة البيئة من العام ٢٠٠٢ ولغاية اليوم؟
- في ما يتعلق بالنقص في المعرفة في تصنيف النفايات، فإن آلية التصنيف موجودة ومتوفرة ضمن مسودتي المرسومين اللذين تم تحضيرهما في العام ٢٠٠٢. بالإضافة إلى المعلومات والشروح التي صدرت في الكتيب عن المشروع الممول من الـ METAP والذي يحدد طرق وآليات تصنيف النفايات.
- في ما يتعلق بغياب البنية التحتية، فإن هذا الأمر صحيح. ولكن لو قمنا بمتابعة المصانع والنفايات الخطرة التي تنتج عنها لكنا قطعنا اليوم شوطاً كبيراً في معالجة هذه النفايات ضمن مواقع إنتاجها. وأود الإشارة إلى أنه تم وضع دراسة مفصلة عن النفايات الصادرة عن قطاع الدباعات تم من خلالها وضع إستراتيجية لمعالجة نفايات الدباعات. ولكن ما هو مصير هذه الدراسات اليوم؟

في ظل وجود كل هذه الدراسات والمعطيات لماذا لا توجد أي خطة إستراتيجية أو سياسة لإدارة هذا القطاع ونكتفي بإعادة الحديث عنه الذي كنا نقوله في المؤتمرات من ١٨ سنة (ما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٠) أي ما قبل إصدار هذه الدراسات. ولكن هذا الأمر يتطلب جرأة في القرار السياسي الذي يسمح فقط للوزير وفريقه ولا يتحمل مسؤوليته الفريق التقني. ونحن كمجتمع مدني مستعدون للتطوع لمساعدة الوزارة في تطوير هذا القطاع.

^٤ فتأكدوا على ما أفادنا به ممثل المجتمع المدني، إن هذه الدراسات موجودة، بالإضافة إلى ذلك تم تحليل هذه الدراسات في العام ٢٠١٦ وتم إستخلاص (Fact sheet) لكل نوع من النفايات الصناعية الموجودة في لبنان. وهذه الـ (Fact sheets) متوفرة على الصفحة الإلكترونية لوزارة البيئة. أما اليوم فيتوجب تحديث هذه المعلومات التي يعود تاريخها إلى ١٥ و ٢٠ عامًا.

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
			مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة	كي لا يقال أن دور المرأة محصور بالشكل والصورة فقط، سأعمد لتوضيح لماذا مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة موجود ضمن هذه اللجنة إنطلاقاً من مفهوم الشراكة مع التركيز على ثلاث نقاط موجودة ضمن هرم معالجة النفايات وهي المراحل الثلاث الأولى من الهرم: التخفيف من إنتاج النفايات، الفرز من المصدر، وإعادة الإستعمال...°

في ما يتعلق بالإكتفاء بمحطات التخزين المؤقت، هذا هو الهدف المرحلي لأن هذا الأمر يساعد، والمثال على ذلك هو التحدي الذي تواجهه إدارة مستشفى حمود بما يتعلق بتخزين النفايات والإجراءات اللازمة مع الـ(notifier). يمكن لكل المعنيين التخزين في أماكن مخصصة والتعاون في ما بينهم على الترحيل عوضاً عن قيام كل فريق بالترحيل لوحده (وهذا يساعد في تخفيض كلفة الترحيل). وأحد أهداف هذه الندوة هو تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في إدارة النفايات الخطرة بحلول مستدامة على أن تكون عملية التخزين والترحيل ضمن حلول السياسة المؤقتة.

في ما يخص مشاريع المراسيم التي تم وضعها، نعم تم وضع مراسيم في هذا السياق، ولكن التحدي الكبير الذي نواجهه هو في إقرار القوانين والمراسيم البيئية من قبل الجهات المعنية، والمثال على ذلك مرسوم تقييم الأثر البيئي الذي تم تحضيره في العام ٢٠٠٠ وتم إقراره في العام ٢٠١٢. على أمل أن يتم إقرار مراسيم النفايات الخطرة قريباً. ومثل آخر عن التأخير في إقرار القوانين هو مشروع قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة الذي تم إعداده في العام ٢٠٠٥ وأقره مجلس الوزراء وأحالته إلى المجلس النيابي في العام ٢٠١٢ واليوم في العام ٢٠١٨ ما زلنا وجهات عديدة أخرى نطالب المجلس بإقراره. ويجب على الجميع السعي نحو هذا الهدف.

ومعالجة المشكلة تبدأ بالشراكة ما بين السلطة المحلية والأهالي. وفي واقع الحال، مازال دور الأهالي على صعيد الإدارة المنزلية لهذا القطاع منوطاً للأسف بالمرأة ومن هنا حرص مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة على المشاركة بهذه اللجنة. مبدأ الشراكة يتطلب الشراكة الحقيقية بين اللبنانيين واللبنانيات لمناقشة المشكلة وطرح الحلول وحتى في آليات التنفيذ. لذلك نحرص نحن على أن تراعي هذه السياسة، التي نعمل من خلالها، مفهوم النوع الاجتماعي، وتراعي مفهوم الإحتياجات الخاصة المرتبطة بالأنواع الاجتماعية. والحرص أن تكون المشاريع المقدمة إلى هذه اللجنة لدراستها أخذة بعين الإعتبار هذه الإحتياجات الخاصة أو كل ما هو مرتبط بالنوع الاجتماعي. وأخيراً نركز كثيراً على وجود النساء في صناعة القرار. فهناك الكثير من النساء في المجالس البلدية وهناك العديد من النساء ذات ثقافة وكفاءة عالية ضمن الشركات وفي المؤسسات وضمن القطاع الخاص وحتى في القطاع العام ولذلك نعتبر أن مستوى مشاركة المرأة على جميع الأصعدة مهم وأساسي ولا يجوز تهميشه. ولذلك نحن شركاء في معالجة التحديات إنطلاقاً من المنزل وعلينا العمل لإيجاد وسائل لتخطيها وفي الوقت عينه إيجاد الحلول.

الرقم	السؤال	طرح السؤال	الإدارة التي أجابت	الجواب
٢٦- أ	<p>ما سمعناه اليوم في هذه الندوة من بعض الأشخاص بالنسبة إلينا هو مدعاة للخوف بما يتعلق بالمنحى المتجهين صوبه. من جهة وكأنما نرمي كل الأمور باتجاه الإنتظار لأجوبة البلديات مع العلم أن القسم الأكبر من البلديات غير مؤهلة للإجابة على القسم الأكبر من الأسئلة. هناك أيضًا إصرار على مدة الشهر وبعد إنقضاء مدة الشهر نقرر.</p> <p>نصيحة من مواطن اطلبوا من الوزير تمديد هذه الفترة أقله مرتين. وعلينا الإنتظار إلى ما بعد المبادرة التي تطلقها الجامعة اللبنانية مع نقابة المهندسين والمجتمع المدني في ٢٥ نيسان. ولكن عليكم إبلاغ البلديات بتعديل المهل.</p> <p>تحديد مواصفات للشركات ومواصفات للمواد في كل مرحلة من مراحل المعالجة من أجل وضع أسس صحيحة للسير بهذا العمل الرائد الذي تقومون به بمعزل عن السياسيين.</p>	رجا نجيم	وزارة البيئة	<p>سنعمل على نقل طلب تمديد المهلة إلى معالي الوزير. وفي حال تم تمديد المهلة سيتم تعميم هذا الأمر على الجميع.</p> <p>مواصفات تصنيف الشركات: حاليًا نعتمد على التصنيف المعتمد من قبل مجلس الإنماء والإعمار. القوانين والأنظمة الخاصة بتحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها تتيح لها تصنيف الشركات بعد إصدار الآلية بموجب مرسوم.</p>